مساعي المحافظين الجدد للحصول على تفويض من الكونغرس الأمريكي لشن الحرب على العراق وموقف المعارضة السياسية الأمريكية منه عام ٢٠٠٢

م. م. حمزة حسين قاسم

أ. د . عماد مكلف عسل البدران

جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ

المستخلص:

شكَّلت المدة التي أعقبت هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ منعطفاً حاسماً في السياسة الأمريكية تجاه العراق، حيث قادت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش متأثرةً إلى حد كبير بأيديولوجية المحافظين الجدد حملةً سياسيةً ودبلوماسيةً مكثفةً لتعبئة الرأي العام الأمريكي والدعم التشريعي لاحتلال العراق، وقد تجسد هذا التوجه في تقديم قرار تفويض استعمال القوة العسكرية(H.J.Res.114) إلى الكونغرس في أيلول ٢٠٠٢، واجه هذا المسعى معارضةً داخليةً قويةً شككت في ادعاءات الإدارة الأمريكية بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وعلاقته بتنظيم القاعدة، وحذرت من العواقب الاستراتيجية الخطيرة، أدى هذا الجدل إلى مناقشات مكثفة في الكونغرس انتهت بإقرار تفويض الحرب، مما مهد الطريق للاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣.

الكلمات المفتاحية: المحافظين الجدد، الجمهوريين، الديمقراطيين، الواقعيين، اليسار السياسي.

The neoconservatives' efforts to obtain authorization from the US Congress to wage war on Iraq and the stance of the American political opposition in 2002

Hamza Hussein Qasim

Prof. Dr. Imad Mukallaf Asal Al-Badran

University of Basrah, College of Education for Human Sciences, Department of History.

Abstract

The period following the September 11, 2001 attacks marked a turning point in US policy towards Iraq, The administration of President George W. Bush, heavily influenced by neoconservative ideology, led an intensive political and diplomatic campaign to mobilize American public opinion and legislative support for the occupation of Iraq. This trend was embodied in the submission of the Authorization for Use of Military Force (H.J.Res.114)to Congress in September 2002. This endeavor faced strong domestic opposition that questioned the US administration's claims that Iraq possessed weapons of mass destruction and had ties to al-Qaeda, and warned of serious strategic consequences. This controversy led to intensive discussions in Congress that ended with the passage of the war authorization, paving the way for the American occupation of Iraq in 2003.

Keywords: Neoconservatives, Republicans, Democrats, Realists, the political left.

في ١٣ أيلول ٢٠٠٢ قدّم المحافظين الجدد في إدارة الرئيس جورج دبليو بوش مشروع قرار يحمل الرقم(H.J.Res.114)[1]. إلى الكونغرس يهدف إلى الحصول على تفويض باستعمال القوة العسكرية ضد العراق، ثم شرع أبرز لاعبي المحافظين الجدد وهم: نائب الرئيس ديك تشيني، ومستشاره لشؤون الأمن القومي لويس ليبي، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونوابه بول وولفويتز ودوغلاس فيث وبيتر دبليو رودمان، ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، ومدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية(CIA) جورج تينيت، في حملة مكثفة

داخل أروقة الكونغرس لترسيخ رؤيتهم القائلة بأن العراق كان دولة لا يمكن احتواؤها، واستندت هذه الحجة إلى عدة ركائز، هي: طبيعة النظام الأيديولوجية الشمولية، وإصراره الثابت على امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وسعيه للهيمنة الإقليمية، فضلاً عن الطبيعة المتصلبة للدكتاتور صدام حسين[٢]، ولتعزيز موقفهم هذا، اعتمد المحافظون الجدد على تقييم لوزارة الدفاع صدر في ١٦ أيلول ٢٠٠٢، زعم وجود علاقة تعاون بين صدام حسين وتنظيم القاعدة، وأكد التقرير أن صدام حسين لديه رغبة في الانتقام، وأن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ لم تنتهِ بنظرهُ، وأنه يمتلك أسلحة كيميائية وبيولوجية ويسعى للحصول على سلاح نووي، وهكذا وفّر هذا التقييم غطاءً لحجج المحافظين الجدد، مستنداً إلى قناعتهم الراسخة بأن صدام حسين كيان غير عقلاني ولديه سجل في دعم الهجمات الإرهابية بدافع الانتقام. وقد مكّن هذا الاعتقاد الإدارة الأمريكية من ترويج سيناريو افتراضي مفاده أن صدام قد يشن هجوماً بواسطة وكلاء إرهابيين، بغض النظر عن خطر الرد الأمريكي، مما يستوجب بحسب زعمهم الإسراع في إقرار التفويض باستعمال القوة العسكرية ضد العراق[٣].

أثار مشروع القرار رقم(H.J.Res.114) حول تفويض استعمال القوة العسكرية ضد العراق جدلاً واسعاً وتصدعات داخل المشهد السياسي الأمريكي، فقد ظهر تيارات معارض للحرب على العراق ضم جمهوريين وديمقراطيين وصناع السياسة الخارجية الواقعيين، وخبراء شؤون الشرق الأوسط، وقوى اليسار السياسي، وركزت حجج المعارضين على عدة نقاط جوهرية: أولاً، شككت هذه التيارات السياسية الأمريكية المعارضة في قوة ووضوح المعلومات الاستخباراتية حول أسلحة الدمار الشامل والعلاقة مع القاعدة، وعدّوها وضوحاً مما روج له المحافظون الجدد الإدارة الأمريكية، ثانياً: رأت أن إدارة الرئيس جورج دبليو بوش تستخف بالتحديات المترتبة على احتلال العراق وإعادة بنائه، ثالثاً: والأكثر أهمية أصرت التيارات المعارضة بأن كان على المحافظون الجدد في الإدارة الأمريكية بتقديم أدلة دامغة ضد صدام، وأن تحصل على موافقه الكونغرس ودعم دولي، وأن تمرر قراراً أممياً يسهم في بناء تحالف أوسع، والعمل على استنفاد جميع الوسائل السلمية لنزع سلاح العراق قبل التوجه إلى الخيار العسكري، وقد وجد هذا الموقف صدى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عارضت كل من فرنسا وروسيا وألمانيا والصين مشروع التفويض، التي رأت فيه توسعاً خطيراً في الصلاحيات الرئاسية يتجاوز نطاق التهديد العراقي، ويخلق سابقة تسمح بشن الحروب من دون موافقة الكونغرس عليها[٤].

وبخصوص الاتجاه الاول الذي ضم الجمهوريين[٥]. أدى استلام جورج دبليو بوش السلطة في كانون الثاني عام ٢٠٠١، وتعيينه عدداً كبيراً من المحافظين الجدد ذوي النفوذ في مناصب تنفيذية عليا ولاسيما في وزارة الدفاع إلى إحداث شرخ عميق داخل التيار المحافظ الأمريكي، وتسببت هذه التطورات في حدوث انقسام حاد داخل الحزب الجمهوري نفسه، حيث تصدى أحد أطرافه للمحافظين الجدد، بينما مثل الطرف الآخر المحافظون التقليديون والمعتدلون الذين كانوا يشعرون أن نخبة المحافظين الجدد قد سيطرت على قلب الحزب وحوّلته إلى أداة لتحويل نظرياتهم الأيديولوجية الراسخة إلى سياسات فعلية، لاسيما في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ وإطلاق ما عُرف بـ "سياسة العظمة الأمريكية" ذات النزعة الإمبراطورية الإمبريالية[٦].

وفي هذا السياق، شكك النائب الجمهوري عن ولاية تكساس رون بول، في خطابه الذي ألقاه بمجلس النواب في ١٨ أيلول ٢٠٠٢ بالعديد من ادعاءات المحافظين الجدد داخل إدارة جورج دبليو بوش، أذ ركزت تلك الادعاءات على برامج صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل كمبرر رئيس لتمرير قرار تفويض استعمال القوة العسكرية ضد العراق، بما في ذلك التهديدات البيولوجية والكيمياوية العراقية، وأشار رون بول أيضاً إلى أن الحرب على العراق لم تكن دفاعاً عن الأمن القومي الأمريكي، بل كانت ببساطة من أجل الهيمنة الاستراتيجية والسيطرة على النفط الذي لعب دوراً رئيساً في قرار خوض الحرب على العراق(٧).

ولم يقتصر النقد الشديد للمحافظين الجدد وموقفهم من الحرب على النائب الجمهوري عن ولاية تكساس رون بول، بل شاركه فيه المفكر والسياسي الجمهوري المحافظ باتريك جوزيف بوكنان، الذي أنشأ مجلة جديدة بعنوان المحافظ الأمريكي ذات التوجه المحافظ التقليدي التي عارضت الحرب على العراق علناً منذ بداياتها، حيث نشرت سلسلة من المقالات التحليلية التي عدَّت من أشد الانتقادات إيلاماً للمبررات التي ساقها المحافظون الجدد لتبرير شن حربٍ عدَّوها غير شرعية على العراق، وهدفت المجلة إلى مواجهة سيطرة المحافظين الجدد على السلطة واختطافهم للسياسة الخارجية الأمريكية، وإلى تعزيز رؤية فكرية محافظة تقليدية معارضة تروج لمفاهيم الأسرة النووية والأسواق الحرة، وتدعم الواقعية السياسية وضبط النفس في الشؤون الخارجية بناءً على المصالح الوطنية الأمريكية(٨). وتحديداً فيما يتعلق بالعراق أكد باتريك بوكانان أن تفويض استعمال القوة العسكرية لا يصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية بل في مصلحة(إسرائيل)، وزعم أن التهديد الحقيقي لدول الشرق الأوسط ليس عسكرياً كالأسلحة والصواريخ كما يروج المحافظون الجدد، بل هو تهديد ثقافي في جوهره، حيث كتب: "**من دون النفط، تعادل صادرات دول الشرق الأوسط حجم صادرات فنلندا، ولا تستطيع أي دولة عربية أن تقف في وجه (إسرائيل) ناهيك عن الولايات المتحدة الأمريكية**"، وخلص باتريك بوكانان إلى أن التهديد الإسلامي الذي ينادي به المحافظون الجدد ليس استراتيجياً بل ديموغرافياً، وإذا جاء الموت الى الغرب فسيكون ذلك؛ لأننا احتضنا ثقافة مثل الموت تحديد النسل والإجهاض والعقم والقتل الرحيم، ولهذا فأن التحدي الأعظم الذي يواجه الولايات المتحدة الأمريكية هو خسارتها الوشيكة في الحرب الثقافية الداخلية على القيم الأمريكية(٩).

من جهته، أشار بول كريج روبرتس مساعد وزير الخزانة الأمريكي لشؤون السياسة الاقتصادية الأسبق في إدارة الرئيس رونالد ريغان أيضاً إلى فكرة مشابهة، مؤكداً أن المحافظين الجدد اغتنموا الفرص التي أتاحتها أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ لتحويل الرد القومي على الإرهاب إلى غزو العراق واحتلاله، وهو عمل سيثير حسب رأيه مليار مسلم ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وأكد كريج روبرتس أن احتلال العراق سيكون العمل الأكثر طيشاً في التاريخ الحديث؛ لأنه حظي بدعم مجموعتين صغيرتين متداخلتين فقط: هم المحافظون الجدد الراغبين في فرض الاستثناء الأمريكي على العالم، ومستشاري السياسة الخارجية الذين يعتقدون أن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية هو جعل الشرق الأوسط آمناً(لإسرائيل)(١٠). ونتيجة لهذه الانقسامات

الحادة، أوضح النائب الجمهوري عن ولاية تينيسي جون جيمس دنكان الابن، الأسباب الكامنة وراء معارضة المحافظين التقليديين للحرب الاستباقية على العراق أو للإنفاق الضخم عليها أو لفكرة أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية شرطي العالم؛ وذلك لأن أيديولوجية المحافظين التقليديين، القائمة على مبادئ الحيطة والواقعية وعدم التدخل في شؤون الآخرين إلا عند الضرورة القصوى، وإلى استعمال القوة فقط عند وجود تهديد مباشر وحقيقي للمصالح الوطنية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، كانت تميل إلى التناقض المباشر مع أيديولوجية المحافظين الجدد التداخلية والتوسعية التي دعت إلى نشر القيم الأمريكية بالقوة، وتتعارض مع المصلحة الوطنية وتستنزف القوة الأمريكية، ولهذا أشاره باتريك بوكانان إلى أن معارضة المحافظين التقليديين للحرب على العراق كانت جذرية وتركزت على رفض تحول المحافظين الجدد إلى قوة ثورية تهدد التقاليد الجمهورية؛ وذلك لأنه يرى أن المحافظين الجدد حولوا الحركة المحافظة من قوة تهدف إلى الحفاظ على التقاليد القيم الأمريكية إلى قوة ثورية تسعى إلى إعادة تشكيل العالم بالقوة[١١].

أما فيما يتعلق بالاتجاه الثاني الذي مثَّله الديمقراطيين الليبراليين[١٢]. فقد استند نهجهم المؤيد للاحتواء والمعارض لتفويض استعمال القوة العسكرية ضد العراق إلى عدة أسباب رئيسة، تَمثَّلت في اقتناع الديمقراطيين بعدم وجود أدلة قاطعة على امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل أو على علاقة عملياتية مع تنظيم القاعدة مسؤولة عن هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، والتخوف من تحويل الانتباه والموارد عن ملاحقة تنظيم القاعدة في أفغانستان، ومؤكدين أن الحرب على العراق ستكون أكثر صعوبةً وتعقيداً بكثير مما وعدت به إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، ومحذرين من المخاطر المتمثلة في احتلال مكلفاً مالياً وبشرياً وغير محدود المدة قد يزعزع استقرار المنطقة بأكملها من شأنه أن يؤدي إلى خطر اندلاع حرب إقليمية في حال سعت دول مثل إيران إلى تعزيز نفوذها في العراق المُضعف، ولهذه الأسباب زعموا أن الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما أرادت ترك عراق ديمقراطي مستقر خلفها، فإنها ستحتاج إلى جهد دولي متعدد الأطراف ويمتد لسنوات عديدة، وبالتالي لا ينبغي لها أن تعرِّض للخطر التحالف العالمي الذي تحتاج إليه في محاربة الإرهاب من خلال الاندفاع نحو احتلال العراق[١٣].

وانطلاقاً من هذا الموقف، كره أتباع هذا النهج المعارِض الأحادية التي انتهجها المحافظون الجدد، وزعموا أن شرعية العمل الأمريكي تعتمد على التحرك من خلال الشركاء والمؤسسات القائمة في إطار القانون الدولي، كما طالبوا الرئيس جورج دبليو بوش بإبطاء وتيرة العمل بمخططات الحرب وبناء تحالف دولي واسع على غرار التحالف الذي شكَّله والده الرئيس جورج هربرت بوش، أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، والذي تطلَّب الحصول على قرار من مجلس الأمن الدولي يطلب عودة المفتشين إلى العراق. وقد جسَّد هذا الموقفَ كلٌّ من: نائب الرئيس بيل كلينتون ألبرت آل جور ومستشار الأمن القومي ساندي بيرغر، خلال جلسة عقدتها لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي في ١٩ أيلول ٢٠٠٢ حول السياسة الخارجية الأمريكية، حيث طالبا الرئيس جورج دبليو بوش بأن تكون سياسته تجاه العراق أكثر تعددية؛ وذلك من خلال التركيز أولاً على استعمال

وسائل غير عسكرية لنزع سلاح العراق بناءً على تفويض من القانون الدولي، والتخطيط بصورة أكثر واقعية لمرحلة ما بعد الاحتلال ثانياً، وكانت هذه الخطوات برأيهما ستمكن الولايات المتحدة الأمريكية من عزل صدام حسين وكسب دعم دولي أوسع لأي إجراء قد يصبح ضرورياً لاحقاً في حال فشل الخيارات الدبلوماسية، مع التركيز على جعل القضية المرفوعة ضد صدام تدور حول تحديه المتكرر لقرارات التفتيش التابعة للأمم المتحدة، مما يجعل أي حرب لاحقة بمثابة إنفاذ لالتزام قانوني دولي(١٤).

ومع نشر استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠ أيلول ٢٠٠٢، أكد الرئيس جورج دبليو بوش صراحةً على سياسة القوة العسكرية الوقائية ومبدأ الضربة الأولى، فقد أشار في بيان اعلان هذه الاستراتيجية إلى: "**أن الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تواصل السعي لحشد دعم المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، فإنها لن تتردد في التحرك منفردةً إذا لزم الأمر، لممارسة حقها في الدفاع عن النفس من خلال العمل الوقائي ضد هؤلاء الإرهابيين، لمنعهم من إلحاق الأذى بشعبنا وبلدنا**"(١٥). وقد كشف هذا البيان عن جوهر عقيدة الرئيس جورج دبليو بوش الأمنية، أذ حددت تلك الاستراتيجية الأهداف السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، التي كان لها وجود في استراتيجية المحافظين الجدد السابقة "إعادة بناء الدفاعات الأمريكية لعام ٢٠٠٠، وشمل ذلك تفويضاً باستعمال القوة العسكرية ضد العراق كما دعا المحافظون الجدد، بهدف منع أعداء الولايات المتحدة الأمريكية من تهديدها وتهديد حلفائها بأسلحة الدمار الشامل. وحثَّت الاستراتيجية على وجوب استعمال جهود منع الانتشار النووي للحيلولة دون حصول "الدول المارقة" والإرهابيين على المواد والتكنولوجيا والخبرة اللازمة لإنتاج هذه الأسلحة، ودعت إلى تحويل الولايات المتحدة الأمريكية المعتدي ومؤسساتها الأمنية الوطنية الأمريكية لمواجهة تحديات "القرن الجديد" القرن الحادي والعشرين(١٦).

ولتعزيز هذه الحجج، تبنت "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" خطاباً عالمياً حول حقوق الإنسان والديمقراطية، داعمةً فكرة كان ينادي بها المحافظون الجدد القائلة بإمكانية ازدهار الديمقراطية في الشرق الأوسط، وبأنها يجب أن تلعب دوراً محورياً في السياسة الخارجية الأمريكية، ورفضت الاستراتيجية في هذا الصدد الرأي القائل بأن الحرية لا يمكن أن تنمو في تربة الشرق الأوسط، أو أن المسلمين لا يشتركون في الرغبة في أن يكونوا أحراراً، بل أعلنت أن النضالات الكبرى في القرن العشرين انتهت إلى انتصار حاسم لأنموذج واحد مستدام للنجاح الوطني، وهو نموذج الحرية والديمقراطية والاقتصاد الحر، وأكدت الاستراتيجية أن على الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة اتخاذ إجراءات استباقية من شأنها أن يكون لها تأثير على الجهات المارقة، حتى وأن لم يسلم صدام حسين أسلحة الدمار الشامل للإرهابيين مباشرة، لأنه كان ولا يزال قادراً على استعمالها ضد جيرانه أو ضد الرد الأمريكي على الإرهاب(١٧).

وعلى هذا الاساس، شكّلت استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعام ٢٠٠٢، التي جسدت السياسة الرسمية للمحافظين الجدد في إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، الإطارَ الفكري والدبلوماسي لمرحلة ما بعد

هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، وقد وظف المحافظون الجدد هذه الوثيقة لتوجيه رسائل حاسمة إلى المعارضين في الداخل والخارج، مؤكدين أن سياسة احتواء العراق كانت قد استنفدت أغراضها وأضحت عاجزةً عن تلبية المتطلبات الأمنية الأمريكية في ظل المشهد الجديد للتهديدات، وفي قلب حجتهم روَّجوا لمبدأ "الحرب الوقائية" زاعمين أن الولايات المتحدة الأمريكية تحق لها بل يجب عليها شن ضربات عسكرية استباقية ضد الدول التي تُشتبه في امتلاكها أسلحة الدمار الشامل أو في دعمها للإرهاب، وقد برروا أن مثل هذه الضربات ستكون مبررة على وفق التقاليد القانونية عموماً وفي السياسية الدولية بخاصة فقط عندما يكون الهجوم المعادي وشيكاً ومدمراً ولا يمكن إيقافه بوسائل غير عنيفة[١٨]. انطلاقا من مفهوم الدفاع عن الذات بالحاجة إلى نقل المعركة إلى عقر دار العدو" وتعطيل خططه ومواجهة اسوء التهديدات قبل ظهورها، وهكذا استند موقف المحافظين الجدد المؤيد للحرب إلى افتراض مفاده: أن السياسات الأكثر شيوعاً مثل أدوات الردع والاحتواء التقليدية لم تعد مجدية في مواجهة تحالف مصالح مُفترض بين نظام صدام حسين والجماعات الإرهابية مثل القاعدة، وذلك لأنهم يعتقدون بأنه إذا لم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من استباق الهجمات التي لم تتوقع حدوثها باستمرار، فأنه يتوجب عليها باتخاذ إجراءات استباقية إجراءات تمنع الدول الراعية للإرهاب من تطوير أو امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو استعمالها[١٩].

في المقابل، واجهت عقيدة "الحرب الوقائية" معارضةً قويةً داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ففي خطاب ألقاه في نادي الكومنولث في ولاية كاليفورنيا في ٢٣ أيلول ٢٠٠٢ انتقد نائب الرئيس الأمريكي الأسبق البرت آل جور الهوس اللامحدود لإدارة الرئيس جورد دبليو بوش بالعراق، محذراً من أن هذا النهج الاستباقي الأحادي بدد رصيد التعاطف العالمي الهائل الذي كسبته البلاد بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، وحوله إلى شك عميق وعداء متصاعد، وعلة هذه الأساس فضَّل الديمقراطيون الذين أيَّدوا خيار الاحتواء والتعاون الدولي، هذا النقد على عقيدة الحرب الوقائية التي أعلنها المحافظون الجدد معتقدين أنها تثير النفور بين الحلفاء وتقوّض المعايير الدولية الحاكمة لاستعمال القوة العسكرية[٢٠]. ورداً على مشروع المحافظين الجدد الذي رأى فيه الديمقراطيون أنه يمنح الرئيس تفويضاً واسعاً وصلاحيات حربية غير مقيدة الى ما هو أبعد من استعمال القوة ضد العراق، قدَّم النائب الديمقراطي جوزيف بايدن عن ولاية ديلاوير ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ آنذاك، بالتعاون مع النائب الجمهوري عن ولاية إنديانا ريتشارد لوغار الى الكونغرس مشروع قانون بديل في ٢٦ أيلول ٢٠٠٢، هو مشروع بايدن–لوغار (Biden–Lugar Alterative)، نص المشروع على ضرورة أن يحصل الرئيس جورج دبليو بوش أولاً على تفويض من مجلس الأمن الدولي قبل أي عمل عسكري، وأن يقتصر التفويض على الحالة التي يثبت فيها فشل عمليات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق فشلاً قاطعاً[٢١]. حظي هذا المشروع البديل بتأييد واسع من الديمقراطيين ومن تيار الاتجاه الثالث الذي ضم سياسيين واقعيين ومسؤولين تنفيذيين سابقين وخبراء في شؤون الشرق الأوسط من الحزبين الجمهوري والديمقراطي[٢٢]. وعلى الرغم رغبة العديد منهم في رحيل نظام صدام حسين، إلا أنهم كانوا قلقون من النزعة الأحادية الجانب التي انتهجتها إدارة الرئيس جورج دبليو بوش تحت تأثير المحافظين الجدد. وتميزت هذه المجموعة بدعمها

لعملية عسكرية محتملة ضد العراق فقط في إطار شرعية دولية واضحة وتفويض من الأمم المتحدة، مؤمنين بأن هذا هو السبيل الوحيد للحفاظ على التحالف الدولي والمشروعية الأخلاقية والقانونية لأي تدخل عسكري في العراق[٢٣].

وهكذا شكَّلت مساعي المحافظين الجدد للحصول على تفويض استعمال القوة العسكرية ضد العراق من الكونغرس الأمريكي حقلاً لجدال حاد داخل النخبة السياسية والأكاديمية الأمريكية، وادت الى انشاق اتجاه ثالث مؤثر، ضمَّ صناع سياسة خارجية واقعيين سابقين وخبراء بارزين في شؤون الشرق الأوسط، عن الإجماع الآخذ في الترسخ حول فكرة "المحافظين الجدد" التي هيمنت على الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس جورج دبليو بوش. وقد رفض هذا الاتجاه الفكرة السائدة بأن هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ غيَّرت النفسية الأمريكية ونظرتهم للعالم بينما ظل التهديد العراقي على حاله، وأكد أصحاب الاتجاه أن الجوهر الاستراتيجي لفكرة العلاقة بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة (أي تسليم أسلحة الدمار الشامل للإرهابيين الدوليين كان فكرة غير واقعية[٢٤]. وهذا ما أكد عليه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر بوصفه محاولات المحافظين الجدد في إدارة الرئيس جورج دبليو بوش للربط بين العراق وتنظيم القاعدة بأنها "**غير داعمة وغير واقعية وغير جديرة بالثقة الى حد مثير للشفقة**" مضيفاً أن الاحتلال على حد تعبيره غير متناسب مع المخاطر الفعلية التي ينطوي عليها الأمر[٢٥]. وتعزز هذا التوجه الواقعي الناقد بتحليلات أخرى بارزة، حيث عبر زبيغنيو بريجنسكي مستشار الامن القومي الأمريكي الأسبق للرئيس جيمي كارتر عن هذا التوجه بقوله: "**إذا كان لا بد من الحرب، فيجب إدارتها بطريقة تضفي الشرعية على الهيمنة الأمريكية العالمية، وفي الوقت نفسه تسهم في إنشاء نظام أكثر مسؤولية**"[٢٦]. وأكد أن سياسة الاحتواء كانت ناجحة، وحذَّر من أن قانون رقم(H.J.Res.114) التفويض باستعمال القوة العسكرية ضد العراق قد يقود إلى حرب غير ضرورية، مذكراً بمعارضته السابقة لقانون تحرير العراق لعام ١٩٩٨ [٢٧]. وزعم بريجنسكي أن الرئيس جورج دبليو بوش نظر الى الإرهابيين بنظرة تبسيطية مفرطة وصفهم فيها بالأشرار، وبدلاً من ذلك أكد بريجنسكي أن مكافحة التطرف نحتاج الى معالجة السوابق السياسية الكثيرة التي يغذيه التطرف بما في ذلك الموروثات الاستعمارية ومعاملة الفلسطينيين ودعم الولايات المتحدة الأمريكية للطغاة[٢٨].

ولتعزيز هذا التوجه الواقعي المعارض لمساعي المحافظون الجدد لإقرار تفويض استعمال القوة العسكرية ضد العراق جادل برنت سكوكرفت مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق للرئيس جورج بوش الاب بالمنحى نفسه موضحاً أن العراق وتنظيم القاعدة على الرغم من اشتراكهما في بعض الاهداف لكنه من غير المحتمل أن يمرر صدام حسين أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها الى المنظمات الإرهابية، وبرر برنت سكوكروفت هذا الرأي أن صدام حسين قبل كل شيء كان متعطش للبقاء في السطلة وبالتالي فأن أي علاقة له بالجماعات الإرهابية قد تعرض مصالحه ونظامه بالكامل لرد مدمر من الولايات المتحدة الأمريكية، وأكد أن صدام حسين كان من غير المرجح أن يخاطر باستثماره في أسلحة الدمار الشامل التي أرادها أساساً لردع التدخل الأمريكي

وصد مخططاته العدوانية ولحماية نفسه من المنافسين المحليين والاقليميين ويسلمها للإرهاب، ولهذا السبب شكك برنت سكوكروفت في تأثير الحرب على العراق في مكافحة الإرهاب، معتقداً أنه قد يكون ذلك في الواقع مساراً قاتلاً يستنزف الموارد اللازمة للدفاع عن الوطن والقبض على الجناة المباشرين في هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، ورأى سكوكروفت أن الحرب تكون مبررة فقط في حالة اكتشاف صلة بين صدام حسين ومنفذين هجمات الحادي عشر أو في حال رفض نظامه تفتيش صارم من دون اشعار مسبق، وهو الدليل والسبب المقنع للحرب الذي أكد أن إدارة الرئيس جورج دبليو بوش تفتقر أليه آنذاك، وخلص برنت سكوكروفت الى أن الهجوم الأحادي الجانب على العراق سيضر باستقرار وأمن الشرق الأوسط ويعرض الحملة الأمريكية ضد الإرهاب للخطر، ولهذا السبب حذر علناً من العواقب الكارثية المحتملة لمحاولة تغيير النظام في العراق؛ ولأنه من وجهة نظره أن الإطاحة بصدام حسين قد تحول العراق إلى فوضى طائفية، وتجعل المنطقة غير مستقرة[٢٩].

وهذا التحذير نفسه تبنَاه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كسينجر الذي حذر من أنه أذا كان لا بد من استعمال الضربة الاستباقية كخيار عسكري قابل للتطبيق ضد العراق، فيجب أن تكون مشروعة ولتحقيق هذه المشروعية في النظام الدولي، يجب أن يكون واضحاً أن تغيير النظام في العراق لن يكون هدفاً تعمل عليه دولة واحدة بل يجب أن يعمل عليه المجتمع الدولي بأكمله من خلال الامم المتحدة[٣٠]. وذهب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر الى الاتجاه نفسه مؤكداً أن احتلال العراق من خلال النهج المتعدد الاطراف وبإجماع دولي وعبر قرارات الامم المتحدة هو الافضل خدمة للمصالح السياسية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، وبرر جيمس بيكر رأيه أن اللجوء الأمم المتحدة لن يضعف الحجة الأمريكية للحرب، وإذا رفض مجلس الأمن الدولي الإذن ستظل الولايات المتحدة الأمريكية حرة تماماً في موازنة ايجابيات وسلبيات خوض الحرب بمفردها وتحديد ما إذا كان ينبغي المضي قُدماً من جانب واحد، وإذا تقرر العمل العسكري ضد العراق فإن التكاليف السياسية والعسكرية والمالية للاحتلال ستقل إذا ما جمع الرئيس جورج دبليو بوش تحالفاً دولياً وراء هذا الجهد، واضاف جيمس بيكر أن العمل بشكل متعدد الأطراف بدعم الأمم المتحدة سيمكن الرئيس جورج دبليو بوش من بناء دعم داخلي وكسب تأييد الشعب الأمريكي بصور أفضل لاستمرار السياسة الخارجية، ومن ثم الحصول على دعم الكونغرس لأي عمل عسكر كبير، وهو شرط أساسي لأي سياسة خارجية للولايات المتحدة الأمريكية[٣١]. ولهذه الاسباب انتقد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر المحافظين الجدد في إدارة الرئيس جورج دبليو بشدة حيث قال: "**إن فكرة بناء أمة في العراق... كانت فكرة خاطئة، وكان من الأفضل أن يكون لدينا حكومة عراقية تؤدي بعض الوظائف الأساسية... بدلاً من أن نغرق في المستنقع الذي نحن فيه الآن**"، وانطلاقاً من هذا الأدراك حذر من أن الإطاحة بصدام حسين قد تؤدي إلى مستنقع وأن "بناء أمة" في العراق سيكون خطأ استراتيجيًا ومهمة صعبة للغاية على الولايات المتحدة الأمريكية[٣٢]. ومما يبدوا مثَّل هذا الاتجاه الواقعي جبهة نقدية متماسكة اعتمدت على تحليل براغماتي للمصالح والتهديدات، فقد ركز تحذيرهم المشترك على ثلاثة محاور: عدم واقعية الربط بين صدام والقاعدة، والمخاطر الجسيمة لتفتيت الدولة العراقية

وخلق فراغ إقليمي، والضرورة القصوى للشرعية الدولية لتجنب العواقب الوخيمة على الاستقرار الإقليمي والمصلحة الأمريكية طويلة الأمد.

شكَّل التيار اليساري السياسي الأمريكي[٣٣]. اتجاهاً رابعاً رئيساً ضمن المعارضة المحلية للحملة العسكرية التي قادتها إدارة جورج دبليو بوش ضد العراق، وذلك إلى جانب معارضي سياسة الاحتواء والتوجهات الدولية الرافضة، وقد تميَّز هذا التيار بنقد جذري وشامل للمبررات الأمنية المعلنة للحرب وللسياسة الخارجية الأمريكية التاريخية في المنطقة، أذ اتهم اليسار المحافظين الجدد باستغلال شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية وعلاقة صدام حسين المفترضة بتنظيم القاعدة كذرائع لتبرير حرب عدوانية وغير قانونية تخدم المصالح النفطية والهيمنة العسكرية الأمريكية المطلقة[٣٤]. وشكَّك اليسار بقوة في صحة المبررين الأساسيين اللذين تقدمت بهما المحافظون الجدد في الإدارة الأمريكية، وهما امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ودعمه للإرهاب، وقد عدَّوا أن هذين المبررين لا يستندان إلى أدلة قاطعة، بل هما ذريعة لتبرير حرب عدوانية تخدم أهدافاً أخرى؛ وذلك لأنهم يرون أن النخبة السياسية الأمريكية غالباً ما تستعمل ادعاءات حماية الأمن القومي لتعبئة الرأي العام وراء حروب توسعية، وهو نمط رأى فيه اليساريون تكراراً لسوابق تاريخية[٣٥].

ولهذا السبب تجاوز اليسار السياسي مجرد التشكيك بالمبررات المباشرة للحرب على العراق، ليرفع سقف نقده إلى المشروعية الأخلاقية للسياسة الأمريكية برمتها في الشرق الأوسط، فقد رأى أن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت سندها الأخلاقي بسبب تاريخ من الدعم للأنظمة الاستبدادية والعدوان (الإسرائيلي) والعقوبات الجماعية التي أضرت بالشعوب، وبناءً على هذا المنظور عدَّ هذا التيار اليساري المعارض أن هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ على الرغم من إدانتها كعمل إرهابي غير مبرر، جاءت نتيجة متوقعة لغضب ناجم عن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وأن تصوير الولايات المتحدة الأمريكية كضحية بريئة تماماً يتطلب تجاهلاً مقصوداً لتاريخ أفعالها، وبناءً عليه دعا اليسار الحكومة الأمريكية إلى مراجعة جذرية للسياسة الخارجية الأمريكية ذات الطابع الرأسمالي المهيمن، معُدّين أن الحرب على العراق التي يروج لها المحافظون الجدد في إدارة الرئيس جورج دبليو بوش لن تُفضي إلا إلى تفاقم التطرف والعنف[٣٦]. ولم يقتصر رفض اليسار على خيار الحرب ضد العراق فحسب، بل امتد ليشمل رفض سياسة الاحتواء القائمة على الحصار والعقوبات الاقتصادية الشاملة التي فرضت على العراق بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وعدّوا هذه العقوبات التي أدت إلى مجاعات وانهيار في النظام الصحي غير أخلاقية وجماعية العقاب، تطبِّق معايير مزدوجة وتؤذي المدنيين الأبرياء دون إضعاف النظام الحاكم بشكل حاسم. لذا، طالبوا برفع هذه العقوبات وإنهاء حظر الطيران، أملاً في تخفيف المعاناة الإنسانية وإفساح المجال لظهور قوى اجتماعية وسياسية معتدلة داخل العراق[٣٧].

ومن جانبهم واجه المحافظون الجدد هذا النقد اليساري وغيره من أصوات المعارضة المتمثلة بالجمهوريين والديمقراطيين وصناع السياسة الخارجية الواقعيين، وخبراء شؤون الشرق الأوسط بهجوم مضاد حاد، أذ أنتقد المحافظ الجديد ديفيد فروم كاتب خطابات الرئيس جورج دبليو بوش، المعارضين لسياستهم الخارجية

تجاه العراق ونعتهم بأنهم غير وطنيين واتهمهم بتبرير الإرهاب وتبنّي الانهزامية، ولاسيما أولئك الذين يشيرون إلى دور السياسات الأمريكية في تغذية السخط للرأس العام الأمريكي، ويدَّعون أن الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها كانت نتيجة مباشرة لتدخل الولايات المتحدة الامريكية في منطقة لا تنتمي أليها ولا ترغب في جودها على الاراضي المقدسة في السعودية فضلاً عن قمع العراقيين ودعم (إسرائيل)، وخلصوا الى أن هذه الأسباب دفعت الإرهابيين لشن حرب ضد المصالح الحقيقة للولايات المتحدة الأمريكية وألقي هؤلاء باللوم عموماً على السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية، إلا ان ديف فروم أكد أن الحل لا يكمن في إدارة ظهورنا لهم ومراجعة تلك السياسات، بل في المضي قُدماً بتنفيذ أجندة المحافظين الجدد ورفض الحلول الدبلوماسية أو السياسات البديلة مثل مشروع قرار(بايدن–لوغار) الذي كان يفضّل التركيز على عمليات التفتيش وإطالة أمد سياسة الاحتواء[٣٨]. وبالفعل بدأ المحافظون الجدد التحرك السياسي بنشاط داخل الكونغرس في ٣٠ أيلول ٢٠٠٢ لتأمين تفويض واسع باستعمال القوة في أثناء المناقشات حول مشروع قرار(بايدن–لوغار) الدبلوماسي، وعملوا على استقطاب دعم واسع لمشروع التفويض العسكري الخاص بهم (H.J.Res.114)، وهدفوا من وراء ذلك إلى تحقيق غايتين: أولاً، ضمان دعم ليبراليين وحتى بعض اليساريين المناهضين للعقوبات عن طريق تقديم وعود بإمكانية استعمال القوة كخيار أخير فقط، وثانياً، تهميش مشروع قرار(بايدن–لوغار) وتجاوزه تماماً[٣٩].

سعياً لتحقيق مساعيهم السياسية ودعمها داخل الكونغرس، استفاد التيار المحافظ الجديد من وجود مكتب الخطط الخاصة (Office of Special Plans) داخل وزارة الدفاع، وهو كيان استخباري موازٍ التزم أيديولوجياً برؤى المحافظين الجدد، أدى دور هذا المكتب الذي عمل على تقديم معلومات استخبارية انتقائية ومطابقة لأفكار المسؤولين في البيت الأبيض، وإلى خلق ضغوط مكثفة ومستمرة على وكالة المخابرات المركزية الأمريكية(CIA) لحملها على الانصياع للخط السياسي السائد وإعادة النظر في تحليلاتها المتشككة فيما يخص تهديد العراق وأسلحة الدمار الشامل[٤٠]. ورداً على هذه الضغوط وفي دعم واضح للجهود السياسية، أصدرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية(CIA) تقريرها الشهير في ١ تشرين الأول ٢٠٠٢ بعنوان "برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية"، جاء هذا التقرير ليجزم أن العراق كان يواصل تطوير برامجه لأسلحة الدمار الشامل متحدياً بذلك قرارات الأمم المتحدة، وأكد أن برامج صدام حسين إذا تركت من دون رادع قد تؤدي إلى حصول العراق على مواد انشطارية كافية لصنع سلاح نووي، وركز التقرير بشكل خاص على أنابيب الألومنيوم المستوردة، زاعماً أنها قد تكون مخصصة لتخصيب اليورانيوم، كما أكد أن برامج الأسلحة البيولوجية الهجومية كانت نشطة وواسعة النطاق ومتحركة ومصممة للتهرب من الكشف وقابلة للاستمرار الى حد كبير، مشيراً الى أنها تتجاوز معدلات الإنتاج السابقة لحرب الخليج التي استمرت من أب عام ١٩٩١ الى شباط عام ١٩٩٢[٤١] وأكد التقرير أيضاً على تصميم العراق على الاحتفاظ ببقايا كبيرة من ترسانته من أسلحة الدمار الشامل، وحذر من أن عقوبات الامم المتحدة أثبتت عدم فاعليتها في الحد من مصلحة صدام حسين في الحصول على أنابيب

لاستعمالها في تخصيب اليورانيوم، وأن قدراته تجاوزت القيود التي فرضها مجلس الأمن على العراق في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١[٤٢].

أدى التفاعل بين الضغوط السياسية المُنظمة من مكتب الخطط الخاصة والاستجابة لها من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية(CIA) إلى صياغة عملية سردية استخباراتية موحدة ومشددة، شهدت ضغوطاً سياسية منهجية أدت إلى تهميش الآراء المتحفظة وتوزيع معلومات استخباراتية بديلة خارج القنوات الرسمية، خفَّفت هذه الصياغة من تحفظات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية(CIA)، مما قدم صورة أكثر حسماً وتهويلاً للتهديد العراقي وأضعف العملية المؤسسية التقليدية، وشكلت هذه السردية الأساسَ الواقعي للمحافظين الجدد في التبرير العام للحرب، حيث تم استعماله بشكل متكرر من قبل كبار المسؤولين بما في ذلك الرئيس جورج دبليو بوش ونائبه ديك تشيني لإقناع الهيأة التشريعية المتمثلة بالكونغرس والرأي العام الأمريكي بالحاجة الى إقرار التفويض باستعمال القوة العسكرية ضد العراق رقم(H.J.Res.114)[٤٣]. وفي ٢ تشرين الأول ٢٠٠٢ أعلن الرئيس جورج دبليو بوش عن أتفاقٍ مع النائب الديمقراطي عن ولاية ميزوري وزعيم الاقلية الديمقراطية مجلس النوب ريتشارد جيبهارت، نص هذا الاتفاق على تقييد التفويض جغرافياً وحصره بالعراق فقط، والزام الرئيس بتقديم تقرير مكتوب الى الكونغرس خلال ٤٨ ساعة من بدء أي عمل عسكري يوضح فيه أسباب عدم كفاية التدابير الدبلوماسية لحماية الأمن القومي أو عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالعراق، وعلى الرغم أن الاتفاق قلص سلطة الرئيس بشأن العراق، إلا أنه احتفظ في جوهره بالتفويض الواسع باستعمال القوة الذي صاغه المحافظون الجدد في نسختهم الأولى، حيث منحت الرئيس صلاحية الدفاع عن الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ضد التهديد المستمر الذي يمثله العراق، وانفاذ جميع قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بالعراق[٤٤].

وفي المقابل، شنَّ الديمقراطيون المعارضون للحرب على العراق حملة سياسة داخل الكونغرس لأبطال مشروع القرار رقم(H.J.Res.114) والحد من نفوذ المحافظين الجدد، ففي اثناء جلسه لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب في ٢ تشرين الأول ٢٠٠٢ والمناقشة حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق، أكدوا أن سياسة الاحتواء تجاه العراق لا تزال قابلة للتعديل وهي تتلاءم مع الظروف الجديدة، مشيرين الى أن الحرب لن تكن ضرورية من دون عدوان عراقي صريح، وعدَّوا أن التهديد العراقي يجب أن يقاس بقدرات النظام العراقي على الإضرار لا بنواياه الثابتة، مقترحين استغلال اللحظة السياسية بعد هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ لإحياء الاحتواء عبر تشديده وإعادة فرض عمليات تفتيش أكثر صرامة وعزل نظام صدام حسين دبلوماسياً[٤٥]. وبناءً على هذا الاساس وفي جلسة لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب المنعقدة للمدة من ٢-٣ تشرين الاول ٢٠٠٢ بعنوان "التفويض باستعمال القوة العسكرية ضد العراق" قدم النائب الديمقراطي عن ولاية ميشيغان كارل ليفين ورئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ آنذاك مشروع قرار يشترط على الرئيس جورج دبليو بوش الحصول على تفويض من الأمم المتحدة قبل استعمال القوة العسكرية ضد العراق،

ووضح كارل ليفين قائلاً "**أنا لا أختلف كثيراً مع الرئيس جورج دبليو بوش في رأيه للتهديد الذي يشكله صدام**" موضحاً أن هدفه من القرار هو منع الولايات المتحدة الأمريكية من التحرك منفردة ضد العراق، وإلزامها بالخيار الدبلوماسي(٤٦). وبالمثل قدم النائب الديمقراطي عن ولاية كاليفورنيا براد شيرمان في الجلسة نفسها أيضاً مشروع قرار لإلغاء جميع مبررات المحافظين الجدد والرئيس جورج دبليو بوش لاستعمال القوة الواردة في القرار رقم(H.J.Res.114) ويحصرها فقط في تلك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل بعدَّها السبب الوحيد للحرب، كما اشترط مشروعه إلا يستعمل القوة إلا أذا شهد الرئيس جورج دبليو بوش بأن العراق رفض السماح لمفتشي الاسلحة بالعودة أو التعاون معهم(٤٧).

لكن المحافظون الجدد بدأوا بالتحرك السياسي داخل الكونغرس لإجهاض مشاريع القرارات التي قدمها الديمقراطيون ونجحوا بفضل الاتفاق بين الرئيس جورج دبليو بوش وزعيم الاقلية الديمقراطية في مجلس النوب ريتشارد جيبهارت بأبطال تلك المشاريع، ففشل تعديل النائب الديمقراطي كارل ليفين عن رئيس لجنة القوات المسلحة آنذاك في مجلس الشيوخ بأغلبية ٧٥ صوتاً مقابل ٢٤ صوتاً، وفشل تعديل النائب الديمقراطي براد شيرمان أيضاً بأغلبية ٣١ مقابل ١٥ صوتاً في لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب الامريكي ولم تكتسب أي من هذه المبادرات ما يكفي من اصوات داخل الكونغرس(٤٨). وأفضت هذه النتائج الى تمرير قرار رقم(H.J.Res.114) في مجلس النواب في ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٢ بأغلبية ٢٩٦ صوتاً مقابل١٣٣ صوتاً لصالح القرار رقم(H.J.Res.114)، وقد كشفت هذه العملية عن نجاح المحافظين الجدد عبر صفقة سياسية في تحويل التعديلات المقترحة الى قيودٍ ورقيةٍ من دون مساس حقيقي بالصلاحيات الرئيس الحربية الواسعة التي حصل عليها الرئيس(٤٩).

وبعد أن اخفق الديمقراطيين في كبح نفوذ المحافظين الجدد قدمت النائبة الديمقراطية عن ولاية كاليفورنيا باربرا جان لي في يوم التصويت على القرار مقترح تعديل أكثر تقييداً لتفويض استعمال القوة العسكرية ضد العراق استندت فيه الى نجاح عمليات التفتيش في عقد تسعينيات القرن العشرين في احتواء التهديد العراقي، وحذفت باربرا لي من مسودة مقترحها بند الصلاحيات الحربية بالكامل من القرار رقم(H.J.Res.114) ودعت الإدارة الامريكية الى اتباع الوسائل الدبلوماسية، وأنشاء نظام احتواء معزز يشمل عقوبات عسكرية صارمةً وتفتيش طويل الأمد بديلاً لتغير النظام في العراق، ومع ذلك وعلى الرغم من أن قرارها كان نادراً بإجراء تصويت ثانٍ في الكونغرس في اليوم ذاته، إلا أن مقترح تعديلها فشل أيضاً في مجلس النواب بأغلبية ٧٢ صوتاً مقابل ٣٥٥(٥٠). حيث صوت معظم الديمقراطيون ضده لعدة أسباب، أولاً: أن الخوف من وصف الحزب الديمقراطي باللين وهو الانطباع الذي استغله المحافظون الجدد بشكل فعال لسنوات، شكل عاملاً حاسماً في القرار السياسي للعديد من المشرعين الديمقراطيين، وقد أدى هذا العامل النفسي الجماعي إلى تماسك ظاهري مع إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، مما مهد الطريق قانونياً وسياسياً لشن الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣، ثانياً: أن التصويت لم يكن مجرد رد على تقارير الاستخبارات حول أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة، بل كان

مدفوعاً بشكل كبير بحسابات سياسية محلية تتعلق بصورة الحزب الديمقراطي وقدرته على الفوز في الانتخابات المقبلة؛ وذلك لأن أولئك الديمقراطيون الذين صوتوا لصالح القرار رقم(H.J.Res.114) كانوا يخشون على مقاعدهم الانتخابية، ولإثبات وطنيتهم وحزمهم في مواجهة تهديد رئيس للأمن القومي، حتى وأن كان ذلك على حساب التشكيك في مبررات الإدارة الأمريكية تجاه الحرب على العراق بشكل أعمق[٥١]. ثالثاً: لتجنب تقويض الاتفاق الذي أبرمه الرئيس جورج دبليو بوش مع زعيم الاقلية الديمقراطية وريتشارد جيبهارت الذي زعم أن تشكيل جبهة داخليه موحدة أفضل، وهي الوسيلة لحل الازمة من دون حرب وإقناع الأمم المتحدة بدعم قرارا صارم ضد صدام حسين[٥٢]. وبعد يوم من اقرارا القرار رقم(H.J.Res.114) في مجلس النواب صوت مجلس الشيوخ في ١١ تشرين الأول ٢٠٠٢ على القرار ذاته بأغلبية ٧٧ صوتاً مقابل ٢٣ صوتاً، مما مثل التصويت انتصاراً استراتيجياً للحافظين الجدد أذ كرس شرعية التدخل بناءً على تفسيرٍ موسعٍ لصلاحيات الرئيس في مجال الأمن القومي الأمريكي[٥٣].

الخاتمة:

مما تبيَّن من خلال استعراض الجدل السياسي الأمريكي حاولت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش بدفع من المحافظين الجدد انتزاع تفويض استعمال القوة ضد العراق عام ٢٠٠٢ لكنها واجهت معارضة واسعة داخل المشهد السياسي الأمريكي، ارتكزت هذه المعارضة على شكوك عميقة في صحة الادعاءات الاستخباراتية حول أسلحة الدمار الشامل وعلاقة العراق بتنظيم القاعدة، وتخوفات من عواقب استراتيجية كارثية قد يسببها احتلال العراق، وتجسدت هذه المعارضة في تيارات متنوعة شملت محافظين تقليديين وديمقراطيين وواقعيين من الدبلوماسيين والعسكريين ويساريين، حيث حذروا جميعاً من مخاطر الحرب الأحادية وطالبوا بإعطاء الأولوية للاحتواء والدبلوماسية والتعاون الدولي، ومع ذلك نجح المحافظون الجدد عبر توظيف تقارير استخباراتية مشكوك فيها وإجراء صفقات سياسية في تحييد المعارضة وصناعة إجماع تشريعي محدود، وقد أقر الكونغرس التفويض باستعمال القوة العسكرية ضد العراق (H.J.Res.114) في تشرين الأول ٢٠٠٢، مما مهد الطريق للحرب على العراق عام ٢٠٠٣ على أسس ثبت لاحقاً أنها غير صحيحة.

---

(١) قرار التفويض باستعمال القوة العسكرية ضد العراق (H.J.Res.144–Authorization for Use of Military Force Against Iraq Resolution of 2002) خول هذا التفويض الرئيس جورج دبليو بوش باستعمال القوة العسكرية على نطاق أوسع بهدف استعادة السلام والأمن الدوليين في المنطقة، كما اتاح له بموجب احكامه إصدار قرار رئاسي يؤكد فيه أن التهديد الذي واجهته الولايات المتحدة الأمريكية من العراق كان بالغ الخطيرة لدرجة أنه استلزم شن ضربة عسكرية من دون الحصول على دعم من الامم المتحدة، لقد مثل هذا القرار تفويضاً واسعاً ومثيراً للجدل حيث أعطى السلطة التنفيذية صلاحية شن الحرب دون إعلان حرب رسمي ومن دون تصريح صريح من مجلس

الأمن الدولي، وقد استندت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش لاحقاً إلى هذا التفويض بعد فشل جهود الحصول على تفويض ثانٍ من مجلس الأمن الدولي لشن عملية الحرية لاحتلال العراق في ٢٠ آذار ٢٠٠٣. للمزيد ينظر:

H.J.Res.114–Authorization for Use of Military Force Against Iraq Resolution of 2002, October10,2002.

([2])–Michael R. Gordon and Trainor Bernard, Cobra II: The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq, Vintage Books, 2007,PP.60–65.

([3])–Briefing Department of Defense, Assessing the Relationship, September 16,2002,P.6.

([4])–Thomas Ricks, Fiasco: The American Military Adventure in Iraq, Penguin Press, New York, United States,2006,PP.58–59;Michael R. Gordon and Trainor Bernard, Cobra II, The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq Op.Cit.,PP.90–95

([٥]) تزعَّم قيادة هذا التيار المعارض داخل الحزب الجمهوري مجموعة بارزة من الشخصيات الجمهورية والمحافظة، ضمَّت كلاً من: النائب الجمهوري عن ولاية تكساس رون بول، والنائب الجمهوري ورئيس لجنة الشؤون الخارجية البارز في مجلس الشيوخ ريتشارد جي. لوغار، والنائب الجمهوري عن ولاية نبراسكا تشاك هيغل، والنائب الجمهوري عن ولاية تينيسي جون جيه. دنكان الابن، والنائب الجمهوري عن ولاية فرجينيا جيمس ويب، النائب الجمهوري عن ولاية من كارولاينا الشمالية والتر جونز، والنائب الجمهوري عن ولاية كاليفورنيا، ديفيد درير(المعروف باسم ديفيد كالاهان)، وإلى جانب هؤلاء المشرِّعين، حظي التيار بدعم فكري وإعلامي قوي من شخصيات محافظة مؤثرة، مثل: باتريك ج. بوكانان، المحلل السياسي والمرشح الرئاسي السابق، وبول كريج روبرتس، وكيل وزارة الخزانة السابق في عهد الرئيس رونالد ريغان، وروبرت نوفاك كاتب العمود السياسي المحافظ في صحف مثل "نيويورك بوست" وشيكاغو صن تايمز، لور وكويل مؤسس معهد لودفيج فون ميزس، والمؤرخ والكاتب الليبرتاري جاستن ريموندو، وتشالمرز جونسون المتخصص في الشؤون الآسيوية، وستيفن تشابمان كاتب العمود في شيكاغو تريبيون، والمساهمين مع باتريك بوكانان مجلة المحافظ الأمريكي(The American Conservative)المنبر الإعلامي المركزي الذي جمَع شمل هذه الأصوات المعارضة للحرب من منظور محافظ تقليدي، داعياً إلى سياسة خارجية أكثر تحفظاً وعدم الانخراط في الحرب: وهم كل من سكوت ماكونيل وتاكي ثيودوراكوبولوس. للمزيد ينظر:

Julian E. Zelizer, Arsenal of Democracy: The Politics of National Security From World War II to the War on Terrorism, Basic Books, New York, 2010,PP.278–281.;Miies Pomper, Evolution of the Resolutions, Congressional Quarterly Magazine, October 5, 2002,P.2607; U.S. Congress, John J. Duncan. Son, Speech in Front of the U.S House= Representatives ,February 26, 2003.

([6])–Tom Barry and Lobe Jim, Special Report 18: The Men Who Stole the Show, Foreign Policy In Focus, October 2002.

([7])–Ron Paul, Speech in Front of the U.S House Representatives ,September 18, 2002; Ron Paul, Speech in Front of the U.S House Representatives ,September 10, 2002; Ron Paul, Speech in Front of the U.S House Representatives ,October 8,2002.

([8])–Ben McGrath, The Chicago Precedent, The New Yorker, July 12, 2004.

([9])–Pat Buchanan, Whose War :The American Conservative, March 24,2003;Pat Buchanan, No End to War The American Conservative, March 1, 2004.

([10])-Paul Craig Roberts, Invade Iraq or Rethink Israel and or Immigration?,Vdare.com, September 17,2002; Paul Craig Roberts, Iraq The Last Republican Hurrah, Vdare.com, January 26,2003.

([11])-John J. Duncan Jr, Speech in Front of the U.S House Representatives ,February 26, 2003; Julian E. Zelizer, Arsenal of Democracy,Op.Cit.,P.347.

([١٢]) مثل الاتجاه الديمقراطي الليبرالي المعارض لمشروع القرار رقم(H.J.Res.114) الخاص بتفويض استعمال القوة العسكرية ضد العراق، شخصيات سياسة ديمقراطية بارزة رفضت الحرب وانتقدت سياسات المحافظين الجدد، ففي مجلس الشيوخ تمحورت المعارضة البارزة حول شخصيات ديمقراطية ضمت كل من: النائب عن ولاية فرجينيا الغربية روبرت بيرد الذي شنّ هجوماً بلاغياً قوياً على القرار واصفاً إياه بتفريط سريع ومتهور في صلاحية الكونغرس الدستورية في إعلان الحرب، والنائب عن ماساتشوستس إدوارد كينيدي الذي وصف السياسة العراقية للإدارة الأمريكية بأنها انحراف عن الحرب على الإرهاب، والنائب عن ولاية فيرمونت باتريك ليهي، والنائب راسل فينجولد عن ولاية ويسكونسن، والنائب عن ولاية كاليفورنيا باربرا بوكسر، والنائب عن ولاية ميشيغان وكارل ليفين، والنائب عن ولاية ديلاوير جوزيف بايدن رئيس لجنة العلاقات الخارجية آنذاك، والنائب عن ولاية ماساتشوستس جون كيري الذي صوّت لاحقاً ضد تخصيص الاعتمادات المالية للحرب، معرباً عن انتقاده لكيفية تنفيذ الإدارة للحرب. أما في مجلس النواب، فقد ضمت قائمة المعارضين الديمقراطيين البارزين: النواب عن ولاية كاليفونيا هوارد بيرمان وبراد شيرمان، النواب غريغوري ميكس وأكرمان عن ولاية نيويورك، النائب عن ولاية فلوريدا، والنواب عن ولاية فرجينيا روبرت ويكسلر وجو =آن ديفيس، ووليام ديلاهنت عن ولاية فلوريدا، وقد امتدت المعارضة خارج أروقة الكونغرس لشخصيات ديمقراطية بارزة في مجال السياسة الخارجية والأمن القومي منهم: ألبرت آل جور، نائب الرئيس السابق والمرشح الديمقراطي للرئاسة عام ٢٠٠٠ الذي قدم نقداً علنياً مفصلاً لسياسة إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، ومورتون هالبرين، مدير تخطيط السياسات في مجلس الأمن القومي سابقاً(١٩٩٨-٢٠٠١)، الذي حذر من المخاطر الاستراتيجية، والخبراء والباحثين في الشؤون الدولية مثل فيليب جوردون ودانييل بنجامين الذين نشروا تحليلات تشكك في وجود صلة بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة وتحذر من فوضى ما بعد الحرب. للمزيد ينظر:

Carl Levin, Cong Rec., 107th Cong.,2nd sess., October 9,2002,PP.10191-10192; Thomas Ricks, Fiasco: The American Military Adventure in Iraq,Op.Cit.,PP.58-59;For More See ,Richard Haass, War of Necessity, Op.Cit.,PP.222-233;Robert D. Schulzinger, U.S. Diplomacy Since 1900, 6th ed., Oxford University Press, New York, 2008,P.413.

([13])-Sandy Berger, Building Blocks to Iraq, Washington Post, August 1,2002,P.A27;Richard Cohen, The Dangers of an Unexplained War, Washington Post, July 25,2002,P.A21;James Baker, Right Way, New York Times, August 25,2002;Robert Kerry, Choice on Iraq, New York Times, September 6,2002,P.C9.

([14])-U.S. Congress, Albert Gore and Sandy Berger, Senate Armed Services Committee, United States Policy on Iraq,107thCong.,2ndsess.,September 19,2002,PP.178,202-205.

([15])-For More See, George W. Bush and Condoleezza Rice, The National Security Strategy of the United States of America, White House, Washington, September 20,2002,PP.4-16

([16])-Ibib.,PP.6-16.

([17])-The National Security strategy of the United States of America,Op.Cit.,PP.82-83; John Ehrenberg and J. Patrice McSherrey and Jose Sanchez and Caroleen Sayej, The Iraq

Papers,Op.Cit.,P.83; Ivo H. Daalder and James M. Lindsay, America Unbound ,Op.Cit.,PP.142-143.

([18])-Michael Walzer, Just and Unjust Wars: A Moral Argument With Historical Illustrations, Basic Books, New York,2006,PP.81-83.

([19])-Condoleezza Rice and George W. Bush, The National Security strategy of the United States of America, September,2002,P.83;John G. Ikenberry, America's Imperial Ambition, Foreign Affairs 81m no.5, September- October,2002,P.52.

([20])-Albert Gore, Speech at the Commonwealth Club of Califomia Against A Doctrine of Pre-Emptive War, September 23,2002,PP.326-331; Micah L. Sifry and Christopher Cerf, in The Iraq War Reader,Op.Cit.,P.328.

([21])-S.J.Res.45(107[th]),Further Resolution on Iraq, September 26,2002.

([٢٢]) شكّلت مجموعة بارزة من صناع السياسة الخارجية الأمريكيين من ذوي الخبرة الواسعة والخبراء في شؤون الشرق الأوسط، جبهة معارضة رافضة لمسار إدارة بوش الرئيس جورج دبليو بوش نحو الحرب مع العراق عام ٢٠٠٣، وقد ضمت هذه المجموعة التي تجاوزت الانقسام الحزبي بين الديمقراطيين والجمهوريين، أسماءً مرموقةً عارضت فلسفة المحافظين الجدد ورفضت بشكل خاص قرار التفويض باستعمال القوة العسكرية(H.J.Res.114)، وضمت قائمة المعارضين شخصيات سياسية وعسكرية رفيعة المستوى، كان من أبرزها: هنري كيسنجر(وزير الخارجية الأسبق)، وجيمس بيكر(وزير الخارجية الأسبق)،وزبيغنيو بريجنسكي(مستشار الأمن القومي الأسبق للرئيس جيمي كارترً) وبرنت سكوكروفت(مستشار الأمن القومي الأسبق للرئيس جورج بوش الأب)، وساندي بيرغر(مستشار الأمن القومي الأسبق للرئيس بيل كلينتون)، والجنرال أنتوني زيني(القائد السابق للقيادة المركزية الأمريكية)، وريتشارد هاس مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية آنذاك، والذي كان من القلائل داخل الإدارة الذين دعموا استمرار سياسة الاحتواء، وانضم إلى هؤلاء عدد من الأكاديميين والباحثين والصحفيين المرموقين مثل: جون ميرشايمر(عالِم السياسة)، وستيفن والت (عالِم العلاقات الدولية)، وبول كروغمان (الاقتصادي والكاتب)، ونيكولاس كريستوف(الصحفي والمحلل)، وجيسيكا ماثيوز(الرئيسة السابقة لمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي)، ويليام بول وجوزيف سيرينكا(الخبيران في الشؤون العراقية)، وحذّر هؤلاء بناءً على خبراتهم وتحليلاتهم من عواقب شن الحرب على العراق، وشككوا بشكل قاطع في الادعاءات الرسمية التي تذرعت بها الإدارة، مشيرين إلى غياب الأدلة المقنعة على امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل أو على وجود صلات تشغيلية بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة. كما توقعوا تبعات استراتيجية خطيرة، حذروا من أنها ستشمل استنزافاً طويل الأمد للقوات والموارد الأمريكية، وصعوبة بناء دولة مستقرة بعد الإطاحة بالنظام، وإمكانية انزلاق العراق والمنطقة إلى فوضى جيوسياسية واسعة النطاق. للمزيد ينظر:

For More See ,Richard Haass, War of Necessity,Op.Cit.,PP.222-233;Thomas Ricks, Fiasco: The American Military Adventure in Iraq,Op.Cit.,PP.58-59;Robert Jervis, The War That We Decided, Cornell University Press, Ithaca, New York,2010,PP 312-315.

([23])-Tom Barry and Lobe Jim, Special Report 18,Op.Cit,.

([24])-Christian Alfonsi, Circle in the Sand: Why We Went Back to Iraq, Doubleday New York, 2006,P.398.

([25])-Christian Alfonsi, Circle in the Sand: Why We Went Back to Iraq, Doubleday New York,2006,P.398.

([26])-Zbigniew Bezezinski, If We Must Fight, Washington Post, August 18, 2002,P.B7;John Kerry, We Still Have a Choice on Iraq, New York Times, September 6,2002,P.A23;

([27])-U.S. Senate Committee on Foreign Relations. Hearing on Iraq, 107th Cong.,2nd sess., August 1,2002.

([28])-Zbigniew Bezezinski, Confronting Anti-American Grievances, New York Times, September 1,2002,P.C9;Editorial, Double Talk on Democracy, New York Times, October 6,2002,P.A12.

([29])-Bartholomew Sparrow, The Strategist: Brent Scowcroft and the Call of National Security, Public Affairs,2015, P.516;Brent Scowcroft, Don't Attack Ssddam, Wall Street Journal , August 15, P. A12; Brent Scowcroft, "Don't Attack Saddam." Foreign Affairs, vol. 81, no. 4, July/August 2002,PP.13-14;John Mearsheimer and Stephen M. Walt, An Unnecessary War,Op.Cit.,PP.57-58.

([30])-James Baker, The Right Way to Change a Regime, New York Times,August25,2002.

([31])-James Baker, The UN Route, Washington Post, September 15,2002;James Baker, The Right Way to Change a Regime, New York Times, August 25,2002.

([32])-James Baker, III. Interview, U.S. Needs Int'l Help in Iraq Calls for a Political Solution, The Wall Street Journal, August 15,2003,P.A11.

([٣٣]) أظهرت المعارضة اليسارية الأمريكية لقرار التفويض باستعمال القوة العسكرية ضد العراق عام ٢٠٠٢، والمعروف رقميًا باسم (H.J.Res.114)، وحرب العراق اللاحقة عام ٢٠٠٣، اتساقًا فكريًا وسياسيًا بارزًا، نابعًا من نقد جذري لسياسة المحافظين الجدد وسياسات التدخل الخارجي، وقد تزعم هذه المعارضة شخصيات فكرية وسياسية رفيعة المستوى اتحدت رؤاها رغم تنوع مجالات تخصصها، ومن أبرز هؤلاء المؤرخ اليساري البارز هوارد زين (١٩٢٢-٢٠١٠)، المولود في عائلة يهودية والحاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ من جامعة كولمبيا، والذي امضى سنوات استاذاً للعلوم السياسية في جامعة بوسطن لسنوات، وكُرست حياته الأكاديمية للنضال من اجل الدفاع عن قيم السلام والعدالة الاجتماعية، قدم من خلال مؤلفه المؤثر "تاريخ الشعب الأمريكي" منظورًا نقديًا يركز على تجارب المضطهدين والمهمشين، معارضًا السياسات الخارجية الأمريكية العدوانية، وكان لمعارضته الصريحة لحرب العراق قاعدة راسخة في رؤيته التاريخية والأخلاقية، إلى جانبه برزت الباحثة والناشطة اليسارية فيليس بينيس (مواليد ١٩٥١) كواحدة من أشد المنتقدين للحرب، حيث ربطت معارضتها بنشاطها الطويل في مجال حقوق الإنسان وتحليلها الدقيق للتداعيات الإقليمية والدولية المتوقعة للغزو، أما على مستوى الفكر النقدي العميق، فقد مثل المفكر واللغوي نعوم تشومسكي (مواليد ١٩٢٨) المولود في عائلة يهودي ومؤلف اكثر من ١٥٠ كتاباً وأحد أبرز منتقدي السياسة الخارجية الامريكية والامبريالية والحرب على العراق عام ٢٠٠٣، وكان أحد أعمدة هذه المعارضة حيث هاجم الحرب وسياسات المحافظين الجدد من خلال إطار تحليلي يركز على نقد الإمبريالية الأمريكية وهياكل السلطة، معداً أن الحرب مثالًا على السياسات التوسعية غير الأخلاقية التي تتناقض مع المبادئ الديمقراطية المعلنة، وداخل أروقة المؤسسة التشريعية نفسها مثل النائب دينيس كوسينيتش صوتًا معارضًا بارزًا وشجاعًا لقرار التفويض وللحرب، مجسدًا تيارًا داخل الكونغرس يرفض منطق الحرب الاستباقية ويدفع باتجاه الحلول الدبلوماسية، مما يؤكد أن المعارضة لم تكن حصرًا على النشطاء والأكاديميين خارج النظام الأمريكي، بل امتدت إلى داخله وكذلك المؤسسة التشريعية الأمريكية. للمزيد ينظر:

Phyllis Bennis, The Failure of U.S Policy Toward Iraq and Proposed Alternatives, Middle East Policy 8,no.3,Septemder, 2001, PP.104-107; Thomas Ricks, Fiasco: The American Military Adventure in Iraq, Op.Cit.,PP.58-59.

([34])-Jonathan Sehell, The Case Against the War, The Nation, March 3, 2003, P.17; Micah L. Sifry and Christopher Cerf, in The Iraq War Reader,Op.Cit.,PP.341-342.

([35])Howard Zinn, A People's History of the United States, Harper Perennial Modern Classics, New York, 2003,PP.675-676.

([36])-Christopher Hitchens and His Critics: Terror Iraq and the Left, ed. Simon Cottee and Thomas Cushman, New York University Press, New York,2008, P.12; Micah L. Sifry and Christopher Cerf, in The Iraq War Reader. Op.Cit.,P.302 and P.215.

([37])-Dennis Kucinich, Cong Rec., 107th Cong.,2nd sess., September 18,2002,PP.17010;Editorial, War on Iraq is Wrong, The Nation, July 8, 2002, PP.4-5.

([38])-David Frum and Richard Perle, An End to Evil: How to Win the War on Terror, Random House, Random House, New York 2003,P.9;David Frum, Unpatriotic Conservatives, National Review 55, no.6, April 7,2003,P.40.

([39])-J. Res.114-Authorization for Use of Military Force Against Iraq Resolution of 2002.

([40])-Jeffrey Goldberg, The Unknown, The New Yorker, February 10, 2003;Hussein Pre-War Ties to Al Qaeda Discounted, White Phosphorus, April 6,2007.

([41])-Central Intelligence Agency, Iraq's Weapons of Mass Destruction Programs, in cia.gov, October 1, 2002,P.4;https://www.cia.gov/library/reports/general-reports-1/Iraq-wmd/ Iraq oct-200 .

([42])-Central Intelligence Agency, Iraq's Weapons of Mass Destruction Programs, Op.Cit.,PP.5-10,19-24.

([43])-For More See, Amy B. Zegart, "Spying Blind: The CIA, the FBI, and the Origins of 9/11, Princeton University Press, 2007, PP.158-162.

([44])-J. Res.114-Authorization for Use of Military Force Against Iraq Resolution of 2002.

([45])-U.S. Congress, Michael O Hanlon , House Committee on Armed Services, United States Policy Toward Iraq, 107thCong.,2ndsess.,October 2,2002 ,PP.349 -352.

([46])-Carl Levin, Cong Rec., 107th Cong.,2nd sess., October 9,2002,PP.10191-10192.

([47])-Jo Ann Davis and Brad Sherman, House Committee on International Relations, Authorization for Use of Military Force Against Iraq, 107thCong.,2ndsess., October2-3,2002,Pp.,75-77,145.

([48])-Carl Levin Amendment, S.AMDT.4862, October 10,2002.

([49])-J. Res.114-Authorization for Use of Military Force Against Iraq Resolution of 2002.

([50])-Barbara Lee Amendment, H.AMDT.608,October10,2002.

([51])-Steven R. Weisman, The Great Tax Wars: Lincoln to Wilson-The Fierce Battles over Money That Transformed the Nation, Simon & Schuster, New York,2007,233;James Mann, Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet,Op.Cit.,P.341.

([52])-For More See, Statements of Howard Berman and Gary Ackerman and Robert Wexler, in House Committee on International Relations, Authorization for Use of Military Force Against Iraq, 107th Cong.,2nd sess., October2-3,2002,PP.7,21.

([53])-J. Res. 114-Authorization for Use of Military Force Against Iraq Resolution of 2002, October10,2002.

قائمة المصادر والمراجع:

1- H.J.Res.114-Authorization for Use of Military Force Against Iraq Resolution of 2002, October10,2002.

2- Michael R. Gordon and Trainor Bernard, Cobra II: The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq. Vintage Books, 2007.

3- Briefing Department of Defense, Assessing the Relationship, September 16,2002.

4- Thomas Ricks, Fiasco: The American Military Adventure in Iraq, Penguin Press, New York, United States,2006.

5- Julian E. Zelizer, Arsenal of Democracy: The Politics of National Security From World War II to the War on Terrorism, Basic Books, New York, 2010.

6- Miies Pomper, Evolution of the Resolutions, Congressional Quarterly Magazine, October 5, 2002.

7- U.S. Congress, John J. Duncan. Son, Speech in Front of the U.S House Representatives ,February 26, 2003.

8- Tom Barry and Lobe Jim, Special Report 18: The Men Who Stole the Show,

9- Foreign Policy In Focus, October 2002.

10- Ron Paul, Speech in Front of the U.S House Representatives ,September 18, 2002.

11- Ron Paul, Speech in Front of the U.S House Representatives ,September 10, 2002.

12- Ron Paul, Speech in Front of the U.S House Representatives ,October 8,2002.

13- Ron Paul, Speech in Front of the U.S House Representatives ,September 4,2002.

14- Ben McGrath, The Chicago Precedent, The New Yorker, July 12, 2004.

15- Pat Buchanan, Whose War :The American Conservative, March 24,2003.

16- Pat Buchanan, No End to War The American Conservative, March 1, 2004.

17- Paul Craig Roberts, Invade Iraq or Rethink Israel and or Immigration?,Vdare.com, September 17,2002.

18- Paul Craig Roberts, Iraq The Last Republican Hurrah, Vdare.com, January 26,2003.

19- John J. Duncan Jr, Speech in Front of the U.S House Representatives ,February 26, 2003.

20- Carl Levin, Cong Rec., 107th Cong.,2nd sess., October 9,2002.

21- Robert D. Schulzinger, U.S. Diplomacy Since 1900, 6th ed., Oxford University Press, New York, 2008.

22- Sandy Berger, Building Blocks to Iraq, Washington Post, August 1,2002.

23- Richard Cohen, The Dangers of an Unexplained War, Washington Post, July 25,2002.

24- James Baker, Right Way, New York Times, August 25,2002.

25- Robert Kerry, Choice on Iraq, New York Times, September 6,2002.

26- U.S. Congress, Albert Gore and Sandy Berger, Senate Armed Services Committee, United States Policy on Iraq,107thCong.,2ndsess.,September 19,2002.

27- George W. Bush and Condoleezza Rice, The National Security Strategy of the United States of America, White House, Washington, September 20,2002.

28- Michael Walzer, Just and Unjust Wars: A Moral Argument With Historical Illustrations, Basic Books, New York,2006.

29- Condoleezza Rice and George W. Bush, The National Security strategy of the United States of America, September,2002.

30- John G. Ikenberry, America's Imperial Ambition, Foreign Affairs 81m no.5, September- October,2002.

31- Albert Gore, Speech at the Commonwealth Club of Caledonia Against A Doctrine of Pre-Emptive War, September 23,2002.

32- Robert Jervis, The War That We Decided, Cornell University Press, Ithaca, New York,2010.

33- Christian Alfonsi, Circle in the Sand: Why We Went Back to Iraq, Doubleday New York, 2006.

34- Zbigniew Bezezinski, If We Must Fight, Washington Post, August 18, 2002.

35- John Kerry, We Still Have a Choice on Iraq, New York Times, September 6,2002.

36- U.S. Senate Committee on Foreign Relations. Hearing on Iraq, 107th Cong.,2nd sess., August 1,2002.

37- Zbigniew Bezezinski, Confronting Anti-American Grievances, New York Times, September 1,2002.

38- Editorial, Double Talk on Democracy, New York Times, October 6,2002.

39- Bartholomew Sparrow, The Strategist: Brent Scowcroft and the Call of National Security, Public Affairs,2015.

40- Brent Scowcroft, "Don't Attack Saddam." Foreign Affairs, vol. 81, no. 4, July/August 2002.

41- James Baker, The Right Way to Change a Regime, New York Times, August 25,2002.

42- James Baker, The UN Route, Washington Post, September 15,2002.

43- James Baker, The Right Way to Change a Regime, New York Times, August 25,2002.

44- James Baker, III. Interview, U.S. Needs Int'l Help in Iraq Calls for a Political Solution, The Wall Street Journal, August 15,2003.

45- Phyllis Bennis, The Failure of U.S Policy Toward Iraq and Proposed Alternatives, Middle East Policy 8,no.3,Septemder, 2001.

46- Howard Zinn, A People's History of the United States, Harper Perennial Modern Classics, New York, 2003.

47- Christopher Hitchens and His Critics: Terror Iraq and the Left, ed. Simon Cottee and Thomas Cushman, New York University Press, New York,2008.

48- Dennis Kucinich, Cong Rec., 107th Cong.,2nd sess., September 18,2002.

49- Editorial, War on Iraq is Wrong, The Nation, July 8, 2002.

50- David Frum and Richard Perle, An End to Evil: How to Win the War on Terror, Random House, Random House, New York 2003.

51- David Frum, Unpatriotic Conservatives, National Review 55, no.6, April 7,2003.

52- Jeffrey Goldberg, The Unknown, The New Yorker, February 10, 2003

53- Hussein Pre-War Ties to Al Qaeda Discounted, White Phosphorus, April 6,2007.

54- Central Intelligence Agency, Iraq's Weapons of Mass Destruction Programs, in cia.gov, October 1, 2002.

55- Amy B. Zegart, "Spying Blind: The CIA, the FBI, and the Origins of 9/11, Princeton University Press, 2007.

56- U.S. Congress, Michael O Hanlon , House Committee on Armed Services, United States Policy Toward Iraq, 107thCong.,2ndsess.,October 2,2002.

57- Carl Levin, Cong Rec., 107th Cong.,2nd sess., October 9,2002.

58- Jo Ann Davis and Brad Sherman, House Committee on International Relations, Authorization for Use of Military Force Against Iraq, 107thCong.,2ndsess., October2-3,2002.

59- Carl Levin Amendment, S.AMDT.4862, October 10,2002.

60- Barbara Lee Amendment, H.AMDT.608,October10,2002.

61- Steven R. Weisman, The Great Tax Wars: Lincoln to Wilson-The Fierce Battles over Money That Transformed the Nation, Simon & Schuster, New York,2007.

62- Statements of Howard Berman and Gary Ackerman and Robert Wexler, in House Committee on International Relations, Authorization for Use of Military Force Against Iraq, 107thCong.,2ndsess., October 2-3,2002.